

الجزائر أمام تحدي استعادة الأموال المنهوبة والمطلوبين لديها

والاستثمارات التي يتهم أصحابها بالفساد، كما هو الشأن بالنسبة إلى رجل الأعمال المسجون على حداد.

ورغم العلاقات الودية التي تربط الجزائر بعواصم أجنبية وخاصة في الضفة الجنوبية للقارة الأوروبية، إلا أن المعوقات القانونية والحقوقية تبقى التحدي الأول أمام الجزائر في استعادة أموالها المنهوبة أو المطلوبين من قبلها، رغم أن المسألة تتصل بأشخاص متهمين بالإرهاب وبالانتماء لتنظيم رشاد المعروف بخلفياته الإسلامية.

وقبل أسابيع من زيارة رئيس الوزراء الفرنسي جان كاستكس للجزائر لدراسة العديد من الملفات العالقة بين البلدين، طرح متابعون جدوى تحسين الاتفاقية السارية بين باريس والجزائر لتسليم المطلوبين.

وتذكر تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع لمجلس الشيوخ الفرنسي، بأن "عدد الجزائريين المتواجدين في السجون الفرنسية وصل إلى 2450 مقابل 50 فرنسيًا في السجون الجزائرية".

زيارتا وزيرة العدل

السويسرية للجزائر
وبوقادوم لإسبانيا شكلتا
رسائل جزائرية لتحريك
ملف الأموال المنهوبة

وأضاف "هؤلاء متابعون بسبب أفعال ارتكبوها في البلد الذي يقضون فيه عقوبة السجن، وبالتالي هم غير معينين بطلبات التسليم. وبخصوص طلبات التسليم، أحصى التقرير 30 طلبًا من الجانب الجزائري بين 2014 و2019 مقابل ثمانية طلبات من الجانب الفرنسي".

وتنص اتفاقية تسليم المطلوبين بين البلدين، على أن "تخصص طلبات التسليم القضايا التي تتجاوز عقوبتها الحبس لمدة عام، على حالات رفض التسليم إجبارية وحالات أخرى يكون فيها الرفض أو القبول اختياريًا، وتختل حالات الرفض الإجمالي في الملفات ذات الطابع العسكري أو السياسي، أو التي يتابع أصحابها بسبب العرق أو الجنس أو الجنسية أو آرائهم السياسية، أو التي تترتب عنها انعكاسات خطيرة على المطلوب بسبب وضعه الصحي أو السنه، وهي استثناءات تصب في الغالب في صالح المطلوبين بباريس، الإعلاميين والضباط السابقين بشام عبود، والمدون والناشط المعارض أمير بوخرص.

صابر بليدي

الجزائر - سرعت الجزائر من وتيرتها الدبلوماسية على مختلف الأصعدة، من أجل تذليل معوقات سياسية وحقوقية تعترضها في استعادة الأموال المنهوبة وعدد من المطلوبين من قبلها الذين يقيمون في عدد من المدن والعواصم الأوروبية.

وشكلت زيارة وزيرة العدل والشريعة السويسرية للجزائر وأيضًا زيارة وزير الخارجية الجزائري لإسبانيا رسائل واضحة من الجزائر لتحريك الملفين المذكورين.

وخيم ملف الأموال المنهوبة من العديد من رموز الفساد السياسي والمالي في نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة وعدد من المطلوبين المتهمين في قضايا إرهاب، على التحركات الدبلوماسية الأخيرة لوزير الخارجية صبري بوقادوم.

وبات الملفان يؤرقان السلطة الجديدة في البلاد، ويشكلان تحديين كبيرين في مسار تحقيق التعهدات التي التزم بها الرئيس عبدالمجيد تبون خلال حملته الرئاسية، كما صرح للتلفزيون الحكومي بأنه سيستعيد الأموال المنهوبة ويعرف مكانها و"أن القضية مسألة وقت".

كما أبان أفراد في لائحة المطلوبين عن "تحديهم للسلطات الجزائرية" بعدم تسليمهم من سلطات الدول التي يقيمون فيها لأسباب قانونية وحقوقية تطبقها المنظومة التشريعية في الاتحاد الأوروبي، وأن تهمة الإرهاب الموجهة إليهم من القضاء الجزائري "باطلة".

وصدرت الأموال المنهوبة والمطلوبين المتساورات السياسية التي جرت بين وزيرة العدل والشريعة السويسرية كارين كيلر ستور وبين المسؤولين في الحكومة الجزائرية وعلى رأسهم وزير العدل والداخلية.

ورغم غياب حصيلة رسمية عن قيمة وطبيعة الأموال الجزائرية الموجودة في بنوك سويسرا والتاجمة عن عمليات فساد وتهريب، فإنها تبقى من أبرز الدول التي تكون قد استقبلت أموالًا جزائرية، إلى جانب فرنسا وإسبانيا وكندا وغيرها. كما يقيم على أراضيها ناشطون إسلاميون متهمون بالإرهاب، على غرار القيادي السابق في جبهة الإنقاذ المنحلة مراد دهيبة. وتكرر الأمر نفسه خلال الزيارة التي قادت وزير الخارجية صبري بوقادوم، إلى إسبانيا التي يقيم على أراضيها أحد المطلوبين وهو ضابط الصف المتقاعد محمد عبدالله، كما تحتضن بعض مندها كبرشولة واليكانتي عددا من العقارات

الإفراج عن الأسرى خطوة للمضي قدما في المصالحة الوطنية في ليبيا

المجلس الرئاسي يشدد على أن المصالحة من أولى أولوياته



طلي صفحة الماضي بألمها وجراحها

متابعاً "تتذكر وفدها الكبير الذي زار بنغازي ليتنازل لها تحقيقاً وإنجاحاً للوحدة، وما هي تثبت من جديد أنها السباقة في الصلح والوحدة الوطنية". ودعا الكونني الليبيين إلى "الاقتراء بالزاوية في إطلاق المحتجزين"، مضيفاً "نحن اليوم أحوج ما نكون إلى بعضنا البعض، ونتمنى من الزاوية أن تكون لديها وفود للنهائيات إلى برقة، والمساهمة في إطلاق المحتجزين هناك".

ونوه إلى أن "مدينة الزاوية تعرضت للظلم مراراً في المناصب والخدمات"، مستدركا "لكننا نعلم أن قلوبكم كبيرة وتتخلون بالشجاعة والصبر، وبهذه الشجاعة تفرجون عن هؤلاء الشباب". وتجمع العديد من الأوساط الليبية على أن إطلاق المصالحة رهين اتخاذ العديد من الخطوات الهامة على غرار وضع حد للخطاب الذي يحرض على الانقسام من خلال وسائل إعلامية وغيرها وإطلاق سراح السجناء والمحتجزين وعودة المهجرين.

واعتبر عضو مجلس النواب أبوبكر سعيد أن "المصالحة لها رجالها وهم معروفون كما أنها ليست شجاراً أو كلمة فضفاضة إنما مشروع متكامل يبدأ بتقصي الحقائق وتحقيق العدالة وجبر الضرر والتعويض والاعتذار عن الأخطاء السابقة".

ودعا سعيد إلى إبعاد "المحاصصة والأجندات السياسية عن المصالحة".

تحقيق العيش المشترك بين الليبيين". وجاءت هذه الخطوة في أعقاب ارتفاع الأصوات المناهضة لضرورة العمل على إرساء مصالحة وطنية شاملة لتتم بذلك إزالة إحدى العقبات الرئيسية في طريق بناء دولة القانون المنشودة من قبل الليبيين واستكمال استحقاقات المسار الانتقالي المدعوم أمميا ودوليا.

وبدا لافتاً خلال عملية إطلاق سراح أسرى الجيش الليبي، التي من المرجح أن تعقبها خطوات أخرى، حضور ممثلين عن السلطة التنفيذية الجديدة في البلاد بقيادة رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحamid الدبيبة.

وبالرغم من أن عمليات إطلاق سراح الأسرى بين الطرفين (الجيش وقوات حكومة الوفاق سابقاً) تكررت بموجب اتفاق لوقف إطلاق النار وقع بين طرفي النزاع في أكتوبر الماضي وينص على تبادل المحتجزين دون قيود، إلا أن نائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية رمضان أبوجناح شدد على أن المبادرة تعد بداية حقيقية لمشروع المصالحة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي الليبي.

وسدوره دعا نائب رئيس المجلس الرئاسي موسى الكونني بيقية المدن الليبية إلى الإقتراء بمدينة الزاوية في عملية إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين قائلا "الزاوية رمز السلام الآن، وقد سبق لها أن تخلت عن مناصبها مدينة بنغازي"،

وكان قد قبض عليهم مطلع أبريل عام 2019 مع بدء هجوم الجيش للسيطرة على العاصمة طرابلس حيث مقر حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج.

وقال اللافي وهو يوجه التحية للمباردين بإطلاق سراح عناصر الجيش إنه "ما كان لهذه الحرب (الحرب بين الجيش ومليشيات حكومة الوفاق سابقاً) أن تكون"، موضحاً "أنفن اجتهدهم في لم سبيلهم على نؤهم، وقدرتهم على التنازل لصالح الوطن والشعب الليبي".

وأضاف "لا يجب أن ننسى أهالي الشهداء والجرحى ومن فقدوا منازلهم بسبب هذه الحرب الظالمة، وأحييهم على الصلح وعدم الانتقام".

وتابع "لن نبني وطننا ونحن منقسمون ولن نسير إلى دولة قوية أبناؤها يقاتلون، لذلك صار علينا جميعاً أن نكون معول بناء لمشروع المصالحة الوطنية بالعفو والتسامح وبتنكح للقضاء العادل البحث عن الحقيقة والتحقيق وتقديم الجناة ممن أمتعوا في الحرق والقتل للقصاص منهم".

وبارك رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي الخطوة قائلا "المجلس يسعى لجمع الفرقاء ورأب الصدع ولم تشمل الليبيين وإنهاء حالة الانقسام. تحقيق مصالحة وطنية شاملة يوجد في أعلى سلم أولويات المجلس الرئاسي لكونه حجر الأساس لبناء دولة موحدة من أجل

قطعت السلطة الانتقالية في ليبيا شوطاً هاماً للمضي قدماً في طريق المصالحة الوطنية الشاملة بعد إطلاق سراح 120 عنصراً من الجيش الليبي كانوا أسرى بمدينة الزاوية غربي العاصمة طرابلس، في خطوة ستمهد لتوسيع عملية المصالحة التي تضعها تلك السلطة بقيادة رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحamid الدبيبة في أعلى سلم أولوياتها.

الزاوية (ليبيا) - دشّن أطراف الأزمة

الليبية مسار المصالحة الوطنية الأربعة بالإفراج عن أسرى تابعين للجيش في مدينة الزاوية غربي البلاد بحضور ممثلين عن السلطة الانتقالية، ما يعزّن التفؤل الحذر بشأن تقدم العملية السياسية في ليبيا على أساس تفاهات جنيف السويسرية.

ويرى متابعون للشأن الليبي أن هذا المسار سيكون طويلاً بسبب وجود عدة محطات ينبغي المرور بها لتكريس المصالحة التي باتت في الأونة الأخيرة أحد أبرز المطالب الملحة من قبل الأوساط الليبية، على غرار عودة المهجرين وتفكيك الميليشيات وتوحيد الجيش بما يعيد شبح الحرب نهائياً.

وقال نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي عبدالله اللافي أثناء حضوره عملية إطلاق سراح أسرى الجيش "يدشّن اليوم (الأربعاء) مشروع المصالحة الوطنية، على الصلح والتسامح وتجاوز الماضي بكل جراحه والألمه"، مضيفاً "ويظهر اليوم قوة المظلوم على من ظلمه بالعفو".



محمد المنفي تحقيق المصالحة الشاملة حجر الأساس لبناء دولة موحدة

وتم الأربعاء برعاية اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 ولجنة الحوار بمدينة الزاوية (45 كلم غرب طرابلس) إطلاق سراح 120 عنصراً من الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر تم أسرهم خلال حملة الجيش للسيطرة على العاصمة طرابلس.

وينتمي العناصر الذين أطلق سراحهم إلى "الكتيبة 107 - مشاة" التابعة لقوات الجيش بقيادة المشير

المحكمة الدستورية عنوان الصراع الجديد بين قيس سعيد والبرلمان

الرئيس التونسي يسعى لتحديد المحكمة عن التوظيف السياسي بعد إجراء تعديلات على قانونها

الحكومة واتحاد الشغل يوقعان اتفاق إصلاحات اقتصادية

وينص الاتفاق على بحث 5 لجان تفكير مشتركة بهدف صياغة إطار عملي للإصلاحات المستوحية والتي سترفع إلى الحكومة واتحاد الشغل وقد انطلقت في العمل ابتداء من الأربعاء 31.1 من مارس 2021.

وإصلاح المؤسسات العمومية ملف حساس في تونس حيث يبرز العديد منها تحت وطأة أزمة خانقة لكن اتحاد الشغل يرفض التفويت فيها.

وقال الطوبوي "أقولها أمام المشيبي؛ ليست لدينا مؤسسات عمومية للبيع". ويضغط المناهضون الدوليون على تونس لدفعها إلى تنفيذ العديد من الإصلاحات من أبرزها التخفيض في كتلة الأجور العامة وإصلاحات المؤسسات العمومية بغية النهوض بالاقتصاد المتعثر، غير أن التجاذبات السياسية التي تعرفها البلاد أرجأت تنفيذ تلك الإصلاحات.

تونس - أعلن رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي والأمين العام للاتحاد العام التونسي الشغل نور الدين الطوبوي مساء الأربعاء عن توقيع اتفاق حول الإصلاحات الاقتصادية.

ونم التوقيع على اتفاق فئائي الأربعاء حول عدد من الإصلاحات خاصة في ما يتعلق بالمؤسسات والمنشآت العمومية بين رئاسة الحكومة واتحاد الشغل، المركزية النقابية ذات النفوذ الواسع في البلاد، لإطلاق الإصلاحات في المؤسسات العمومية ومنظومة الجباية والدعم.

وأكد الطوبوي أن الإصلاحات ستنتقل ب7 مؤسسات وهي الخطوط الجوية التونسية وشركة الفولاذ وديوان الأراضي الدولية والشركة التونسية للشحن والتزويق والصيدلية المركزية والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية للصناعات الصيدلية.

ويرجع قانون المحكمة للبرلمان، لا نريد محكمة مشوهة". ويُعرّف الدستور في فصله 118 المحكمة بأنها "هيئة قضائية مستقلة تتركب من 12 عضواً من ذوي الكفاءة، ثلاثة أرباعهم من المختصين في القانون الذين لا تقل خبرتهم عن عشرين سنة. يعين كل من رئيس الجمهورية ومجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للقضاء أربعة أعضاء، على أن يكون ثلاثة أرباعهم من المختصين في القانون ويكون التعيين لفترة واحدة مدتها تسع سنوات".



محمد صالح العبيدي حركة النهضة وحلفاؤها يعاولون تركيز محكمة دستورية على مقاسمهم

ورأى المحلل السياسي محمد صالح العبيدي أنه من الصعب الوصول إلى تركيز المحكمة الدستورية بسبب الظروف المحيطة بهذه العملية، مشدداً على أن هذه المؤسسة ستصبح مسببة وفي خدمة أطراف بعينها إذا تم تركيزها. وقال العبيدي لـ "العرب" إن "المحكمة الدستورية مهمة في هذا الظرف للبت في النزاعات حول القوانين وغيرها، لكن اليوم هناك من يحاول الإسراع بتركيزها للسيطرة عليها وتوظيفها سياسياً لصالحه، لاسيما في ظل المآزق الذي وجدت فيه البلاد نفسها، بالتحديد حركة النهضة وحلفاؤها يسعون إلى تركيز محكمة على مقاسمهم".

وتزايدت التكهّنات حول إمكانية عدم إمضاء الرئيس سعيد تلك التعديلات، وهي خطوة ضرورية لكي تدخل حيز التنفيذ رغم التحذيرات من أن خطوة سعيد قد لا تكون دستورية. وترفض دوائر مقربة من الرئيس تلك التعديلات، حيث لم يتردد النائب عن حركة الشعب خالد الكريشي أبرز الأطراف الداعمة لسعيد في القول "أتمنئ أن يمارس الرئيس صلاحياته الدستورية

وتزايدت التكهّنات حول إمكانية عدم إمضاء الرئيس سعيد تلك التعديلات، وهي خطوة ضرورية لكي تدخل حيز التنفيذ رغم التحذيرات من أن خطوة سعيد قد لا تكون دستورية.

وترفض دوائر مقربة من الرئيس تلك التعديلات، حيث لم يتردد النائب عن حركة الشعب خالد الكريشي أبرز الأطراف الداعمة لسعيد في القول "أتمنئ أن يمارس الرئيس صلاحياته الدستورية



هل يمضي الرئيس سعيد على تعديلات قانون المحكمة الدستورية؟

تونس - حوّلت الأطراف السياسية المتصارعة في تونس وجهتها إلى المحكمة الدستورية المتعطلة منذ سنوات حيث نجح البرلمان في إدخال تعديلات على قانون المحكمة على أمل استكمال تركيزها، وهو ما ينتجه الرئيس قيس سعيد إلى الحيلولة دون بلوغه عبر رفض تلك التعديلات في ظل مخاوفه من سيطرة الأحزاب السياسية على هذا المرفق القضائي الهام.